

مرسوم سلطاني  
رقم ٨٨/٥٣  
باصدار قانون سوق مسقط للأوراق المالية

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة وتعديلاته .

وعلى قانون الشركات التجارية رقم ٧٤/٤ وتعديلاته .

وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٤ باصدار قانون الحرف الأجنبية واستثمار الرأسمال الأجنبي .  
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مادة (١) : يعمل في شأن انشاء وتنظيم سوق مسقط للأوراق المالية بالقانون المرافق .

مادة (٢) : يصدر وزير التجارة والصناعة القرارات واللوائح اللازمة لتطبيق هذا القانون ، و يحدد مراحل التطبيق ومواعيده و يرفع تقارير الى مجلس الوزراء من وقت لآخر عن سير العمل في السوق وكذلك قبل الانتقال من مرحلة الى أخرى .

مادة (٣) : يلغى كل ما يخالف القانون المرافق أو يتعارض مع أحكامه .

مادة (٤) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية .

صدر في : ٦ نوالقعدة سنة ١٤٠٨ هـ

الموافق : ٢١ يونيو سنة ١٩٨٨ م

قابوس بن سعيد  
سلطان عمان

# قانون سوق مسقط للأوراق المالية

## الباب الأول تعريفات وأحكام أساسية

### الفصل الأول تعريفات

مادة ( ١ ) : يكون للكلمات والعبارات التالية في تطبيق أحكام هذا القانون ، المعاني المحددة لكل منها ، إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك :

- الـوزيـر : وزير التجارة والصناعة .  
السـوق : سوق مسقط للأوراق المالية .  
الجمعية العامة : الجمعية المؤلفة من جميع الأعضاء في السوق .  
المـجـلس : مجلس إدارة السوق المؤلف وفقاً لأحكام هذا القانون .  
المـرئـيـس : رئيس المجلس .  
المدير العام : المدير العام للسوق .  
اللجنة التأديبية : اللجنة التأديبية في السوق المؤلفة وفقاً لأحكام القانون .  
القاعة : المكان المخصص في مبنى السوق لتنفيذ عمليات بيع وشراء الأوراق المالية المدرجة على لوحاتها وفقاً لأحكام قانون السوق ولوائحها الداخلية والتعليمات الصادرة بمقتضاها .  
الشـخـص : الشخص الطبيعي أو المعنوي .  
العـضـو : الشخص المعنوي العضو في السوق بمقتضى أحكام هذا القانون .  
الوسيط : الشخص المعنوي المرخص له وفقاً لأحكام هذا القانون القيام بأعمال الوساطة في السوق .  
وكيل الوسيط : الشخص الذي يمثل الوسيط في تسلم أوامر البيع والشراء تحت إشراف الوسيط وعلى مسؤوليته .  
الأوراق المالية : هي الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات المساهمة والسندات التي تصدرها الحكومة وهيئاتها العامة ، وسندات الخزينة وأذوناتها وأية أوراق مالية أخرى قابلة للتداول في هذه السوق .  
التعامل بالأوراق المالية : عمليات شراء الأوراق المالية وبيعها مباشرة أو بالوساطة وانتقال ملكيتها وتثبيت هذه الملكية .  
السوق الأولية : السوق التي يجري فيها طرح الأوراق المالية على الجمهور وإصداراتها في إطار القموانين واللوائح والتعليمات والإعراف السائدة .  
السوق الثانوية : السوق التي تجري فيها عمليات شراء الأوراق المالية

بأسمها لصالح الغير من عملائها الذين يرغبون الاستثمار بالأوراق المالية تسمى ( حسابات عهدة ) ولها أن تتصرف بموجودات هذه الحسابات حسب التعليمات المحددة لها والصادرة عن السوق ، وفي أطار شروط الاتفاقيات التي تحكم العمليات الخاصة بهذه الحسابات والمعقودة بين الأطراف المعنية به ، وتلتزم البنوك ، أو أى جهة يفتح لديها مثل هذه الحسابات بالمحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بها .

ولا تدخل هذه الحسابات وموجوداتها أو التزاماتها ضمن الحسابات الفعلية لتلك البنوك أو الجهات ، كما لا تدخل الإيرادات المتحققة لها ضمن حسابات نتائجها ولا تلحقها التصفية في حالة أفلاسها .

ويعمل في تحديد العلاقة التي تحكم أطراف هذه الحسابات بموجب الأنظمة والتعليمات التي يصدرها المجلس بهذا الخصوص وفي الحالة التي يكون أحد أطرافها بنك مرخص يتم تحديد هذه العلاقة بالتنسيق مع البنك المركزي .

مادة (٥٢) : أ - للسوق صلاحية اجراء التحقيقات ، كلما رأت ذلك ضروريا ، حال حصول أية مخالفة من قبل أى شخص ، وحال توقع حصول أية مخالفة لأحكام القانون أو اللوائح الداخلية أو التعليمات التي تصدرها السوق .

وللسوق الحق أن تطلب من أى شخص تقديم بيان خطى حول الظروف والملايسات المتعلقة بأرتكاب المخالفة .

ب - للمدير العام حق تشكيل لجنة من كبار موظفي السوق ، تكون مهمتها اجراء التحقيقات اللازمة في موضوع المخالفات المحالة عليها ، ولها الحق أن توجه مذكرات دعوة من أجل استدعاء الشهود .

ومن أجل التثبت وبيان الحقيقة فأن للجنة الحق بأن تطلب تقديم الدفاتر والأوراق والمراسلات والمذكرات والسجلات الأخرى التي ترى ضرورة الاطلاع عليها .

وفي حال عدم امتثال أى شخص لمذكرات الدعوة الموجهة اليه أو امتناعه عن تقديم المستندات التي تطلبها لجنة التحقيق ، يتم تنفيذ ذلك بمعونة الجهات ذات الاختصاص في السلطنة .

مادة (٥٣) : يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن (١٠٠٠) الف ريال عماني ولا تزيد على (٥٠٠٠) خمسة آلاف ريال عماني أو بأحدى هاتين العقوبتين ، كل شخص يثبت تعامله في السوق بناء على معلومات غير معلنة أو مفضح عنها علم بها بحكم منصبه ، أو يقوم بنشر الاشاعات حول أوضاع أى شركة بهدف التأثير على مستويات أسعار اسهمها بما في ذلك رئيس وأعضاء مجلس ادارة اية شركة عضو في السوق أو مديرها العام أو نائبه أو موظفوها .

مادة (٥٤) : يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن ١٠٠٠ ريال عماني ولا تزيد على ثلاثة آلاف ريال أو بأحدى هاتين العقوبتين ، كل شخص يقدم عن علم بيانات أو تصريحات أو معلومات يعلم أنها غير صحيحة بهدف التأثير على قرار المستثمر بالاستثمار أو عدمه وتطبيق العقوبة نفسها على أعضاء مجلس الادارة وموظفي الشركة العضو ، وكل من مراقب الحسابات والمفوض بالتوقيع عن شركات الوساطة المتعهدة بالتغطية ( أن وجدت ) .

ملكية الأسهم أو السندات ، وأى أوراق مالية أخرى صادرة عنه ، لأى شخص كان ، إلا بموافقة السوق وبالطريقة التى تحددها .

و يضع المجلس الشروط والاسس وطبيعة المستندات التى يتم بمقتضاها تداول وتحويل وانتقال ملكية الأوراق المالية فى السوق الثانوية بما فى ذلك شروط الإدراج فى قاعة السوق .

**مادة (٤٦) :** على الشركة المساهمة ، أو الجهة المصدرة للأوراق المالية أو وكلائها ، تسجيل ملكية الأوراق المالية التى يتم بيعها أو شراؤها أو تحويلها أو نقل ملكيتها فى السوق دون أى قيد أو شرط ، وذلك بالرغم مما ورد فى قانونها ، أو عقد تأسيسها أو نظامها الاساسى ، أو فى قانون الشركات النافذ المفعول أو فى أى قانون أو نظام آخر باستثناء الحالات التالية .

١ - إذا كانت الأوراق المالية مرهونة أو محجوزة .

٢ - إذا كانت شهادة الملكية مفقودة أو تالفة .

٣ - إذا كان البيع مخالفاً لأحكام القوانين والأنظمة المرعية المتعلقة بحظر انتقال ملكية الأوراق المالية لغير العمانيين .

وتتحمل الشركة أو الجهة المصدرة للأوراق المالية المسئولية المالية الناجمة عن تقصيرها فى وضع إشارة الرهن أو الحجز فى سجل الأسهم والسندات ، عن تلك الأوراق المالية التى يتم التعامل بها من قبل الوسطاء فى السوق .

**مادة (٤٧) :** استثناء مما ورد فى قانون الشركات التجارية أو أى قانون آخر أو فى عقود التأسيس والنظام الاساسى للشركات المساهمة ، لا يحق لهذه الشركات أو الجهات استيفاء أى رسوم على عمليات تفرغ وانتقال ملكية أوراقها المالية أو أى بدل لأصدار شهادات أسهمها أو سندات قرضها .

**مادة (٤٨) :** تنشأ الحقوق والالتزامات بين البائع والمشتري للأوراق المالية التى تم تداولها وتحويلها ونقل ملكيتها فى السوق بتاريخ عقد البيع الموثق بالسوق ، وتنشأ ملكية الأسهم تجاه الشركة والغير من تاريخ التسجيل فى سجلات الشركة .

وعلى السوق أن تبلغ الشركة أو أى جهة أخرى مقيدة أوراقها المالية فيها بالعقود المبرمة خلال خمسة أيام عمل على الأكثر تلى تاريخ العقد ، وعلى الشركة تثبيت نقل الملكية فى سجلاتها خلال ثلاثة أيام عمل على الأكثر تلى تاريخ استلامها للعقد والمستندات المرفقة به ، وتعتبر الأسهم مسجلة حكماً بمرور ثلاثة أيام على استلام الشركة عقود نقل الملكية .

**مادة (٤٩) :** تسجل عمليات بيع الأوراق المالية المقيدة فى السوق التى يتم بيعها بأمر من المحاكم المختصة فى سجل خاص يبين أعدادها وأسعار تعاملها وتاريخ بيعها ، ولا يجوز للسوق أن تنشر أو تعلن المعلومات الواردة فى هذا السجل إلا من الناحية الإحصائية الأجمالية .

**مادة (٥٠) :** تمارس السوق صلاحيات الأشراف على إصدارات الأوراق المالية التى تطرح للأكتتاب العام أو الخاص وتنظيمها فى السلطنة ويستثنى من هذا الأشراف والتنظيم إصدارات السندات واذونات الخزينة الصادرة عن الحكومة .

**مادة (٥١) :** يجوز للبنوك التجارية ، وأى شركة مساهمة طرحت أسهمها للأكتتاب العام ولا يقل رأسمالها المدفوع عن مليون ريال عماني وتوافق عليها السوق ، أن تقوم بفتح حسابات

## الفصل الثاني اللجنة التأديبية

مادة (٤٣) : أ - يشكل المجلس من بين أعضائه لجنة تأديبية من ثلاثة أعضاء ، يكون المدير العام للسوق رئيساً لها ، وعضوان ينتخبهما المجلس وتسقط العضوية فيها اذا فقد العضو عضويته في المجلس ، أو تغيب عن اجتماعاتها ثلاث مرات متتالية دون عذر مشروع .

وتتولى اللجنة التأديبية الفصل فيما يسند للاعضاء والوسطاء ووكلائهم في السوق من مخالفات مسلكية أو إجرائية لقانون السوق ولوائحه الداخلية وتعليماته . وللجنة التأديبية فرض أى من العقوبات التأديبية التالية :

- ١ - التنبيه .
  - ٢ - الانذار .
  - ٣ - الجزاءات المالية من ( ١٠٠ - ٥٠٠ ) ريال عماني .
  - ٤ - ايقاف الوسيط عن العمل في السوق من يوم الى ثلاثة أشهر .
  - ٥ - التوصية بالشطب النهائي من عضوية السوق أو الفصل من العمل فيها .
- ولا تنفذ قرارات اللجنة الا بعد صيرورتها نهائية بفوات ميعاد الطعن المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة الا أنه يجوز للوزير ايقاف الوسيط عن العمل فوراً في السوق لمدة محددة بناء على توصية اللجنة التأديبية .
- وللمدير العام توقيع العقوبات في المخالفات البسيطة . وفي هذه الحالة لايجوز أن تزيد العقوبة على التنبيه أو الانذار .
- ب - ويجوز الطعن في قرارات اللجنة التأديبية أمام المجلس ، و يصدر المجلس قراره حول هذا الطعن ، كما يجوز الطعن في قرارات المجلس التأديبية أمام هيئة حسم المنازعات التجارية ، على أن يتم الطعن في أى من قرارات المجلس أو اللجنة التأديبية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ .
- ج - وتبين اللائحة الداخلية الأحكام الخاصة بالأجراءات الواجب اتباعها من قبل اللجنة وأمامها بما في ذلك كيفية مباشرة صلاحياتها واصدار قراراتها .

## الباب السادس أحكام عامة

مادة (٤٤) : يتم التعامل في السوق على أساس التسليم الفوري للأوراق المالية بيعاً وشراءً بين جميع أطراف التعامل .

و يتم قبض قيمة الأوراق المالية من المتعاملين واليههم على أساس نقدي فوري ، مالم يوجد اتفاق خلاف ذلك ، وباطلاع السوق وموافقتهما .

وتحدد اجراءات المقاصة والتسوية فيما بين المتعاملين ووسطائهم ، والوسطاء فيما بينهم ، وفيما بين الوسطاء والسوق ، بموجب تعليمات يصدرها المجلس بهذا الشأن .

مادة (٤٥) : يحظر على العضو وعلى وجه الخصوص الشركة أو وكيلها ، أن يقوم بتحويل أو نقل

مادة (٣٩) : على كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة في الشركة العضو في السوق أو مديرها العام ان يقدم بياناً بما يملكه من أسهم في هذه الشركة وأن يعلم السوق عن أى تغيير في عدد الأسهم التي يملكها وذلك خلال عشرة أيام تلى التغيير .

مادة (٤٠) : لا يجوز لأى شخص ان يتعامل بالاوراق المالية في سوقها الثانوية ، بناء على معلومات غير معلنة أو مفصح عنها يكون قد علم بها بحكم منصبه .

ولا يجوز لأى شخص ، نشر الاشاعات عن بيع أو شراء الأسهم ولا يجوز لرئيس وأعضاء مجلس إدارة اية شركة عضو أو مديرها العام أو نائبه أو موظفيها استغلال معلوماتهم الداخلية من الشركة في شراء الأسهم أو بيعها في السوق .

ويقع باطلا كل تعامل يجريه أى شخص في إطار التصرفات المبينة في الفقرات السابقة .

مادة (٤١) : أ - لإدارة السوق حق التدقيق والتفتيش على سجلات الوسطاء ودفاترهم وجميع معاملاتهم ، وعلى أعمال ونشاطات أقسام المساهمين في الشركات المساهمة والأعضاء ومحافظ الأوراق المالية التي يديرها أى عضو ، وعلى هؤلاء تسهيل مهمة فريق التدقيق والتفتيش وتوفير جميع المعلومات والبيانات التي يطلبها وتعامل جميع المعلومات والبيانات التي يطلع عليها فريق التدقيق أو التفتيش بحكم عمله بسرية تامة ولا يجوز نشرها أو افشاء المعلومات الواردة فيها .

ب - تقوم السوق ، اذا كانت الجهة التي يقع عليها التدقيق والتفتيش بنكاً مرخصاً ، بالتنسيق مع البنك المركزي ، و يحق لها الاشتراك معه بأجراء هذا التدقيق والتفتيش ، والذي يكون نطاقه محصوراً في الأمور المحدودة والواردة في البند (أ) من هذه المادة .

مادة (٤٢) : أ - على كل شخص يملك أو تصل مساهمته هو وأولاده القصر الى (١٥٪) فأكثر من أسهم أى شركة مساهمة أن يعلم السوق بكتاب خطى بذلك ، وأن يعلمها حول أى تعامل أو تصرف يجريه و يؤدي الى زيادة هذه النسبة فور حدوثه .

ب - اذا رغب شخص ، أو عدة أشخاص متحالفين يملكون (١٥٪) من أسهم أى شركة مساهمة طرحت أسهمها باكتتاب عام السيطرة عليها من خلال شراء (٣٥٪) أو أكثر من اسهمها المصدرة ، أو تملكها ، أن يعلم السوق بذلك ، من خلال المدير العام ، قبل المباشرة بالشراء ، واذا رأى المجلس ان هذه السيطرة أو هذا التملك لا يخدمان الاقتصاد الوطنى ، يأمر ذلك الشخص بالتوقف عن الشراء كما يأمر وسطاءه بهذا التوقف .

واذا لم يتم التوقف يعرض الأمر على مجلس الوزراء لأتخاذ القرار المناسب .

ج - اذا كان موضوع السيطرة أو التملك مصرفاً أو مؤسسة تمارس أعمالاً مصرفية فيتوجب أولاً الحصول على موافقة البنك المركزي العمائى تنفيذاً لأحكام القانون المصرفي .

## الباب الخامس الأفصاح والرقابة والتأديب

### الفصل الأول الأفصاح والرقابة

مادة (٣٦) : أ - يجب على كل هيئة عامة أو شركة مساهمة عند طرحها أوراقاً مالية في اكتتاب عام أو خاص أن تعد نشرة اصدار تعتمد على السوق قبل الطرح يتم تضمينها جميع البيانات والمعلومات التي تساعد المستثمر على اتخاذ قراره الاستثماري ، وعلى وجه الخصوص لا الحصر البيانات والمعلومات التي ترى السوق ضرورة نشرها ، وعلى أن يتم اعدادها وفق النموذج المقرر من قبلها .

ب - يجب أن تكون المعلومات التي تتضمنها نشرة الاصدار صحيحة وشاملة لجميع البيانات المالية والمعلومات الهامة المتعلقة بالجهة المصدرة ، و يكون حذف أو عدم تضمين النشرة أى معلومات هامة ، أو تضمينها بيانات ومعلومات كاذبة وغير صحيحة ، من مسئولية الجهة التي أعدتها ، ولا تعتبر السوق مسئولة عن صحة وسلامة المعلومات الواردة في النشرة و يمكن ملاحقة المفوضين بالتوقيع عن تلك الجهات جزائياً .

مادة (٣٧) : يجب على الشركات الأعضاء تقديم المعلومات والبيانات والاحصاءات التي تطلبها السوق وفق النماذج التي تعدها لذلك ، وفي خلال مدة لا تزيد على شهر من تاريخ الطلب ، وتلتزم هذه الشركات على وجه التخصيص لا الحصر ، بتقديم البيانات التالية :

- ١ - نسخة من عقد التأسيس والنظام الاساسي .
- ٢ - قائمة بأسماء أعضاء مجلس الادارة مع نماذج عن نشرة الاشخاص المفوضين بالتوقيع .
- ٣ - الميزانية السنوية والحسابات الختامية لآخر سنة مالية موقعة من مراقب حسابات قانوني مرخص .
- ٤ - نسخة عن شهادات تسجيل الشركة .
- ٥ - كشف سنوي بأسماء المساهمين .
- ٦ - نموذج عن شهادة الاسهم أو السندات المعمول بها .
- ٧ - أى بيانات أخرى تراها السوق ضرورية لاداء أعمالها .

مادة (٣٨) : على الشركة العضو اعلام السوق بأى معلومات هامة تنعكس أثارها على أسعار أوراقها المالية عند وقوعها ، وللسوق الحق باعلان هذه المعلومات من خلال وسائل الاعلام المختلفة التي تحددها ووفق الصيغة التي تقررها بهذا الشأن ، وذلك على نفقة العضو . وللسوق أن تنشر أى معلومات مالية عن الأوراق المالية لأى عضو ترى ضرورة نشرها .

و يحق للسوق أن تطلب من الشركات الأعضاء نشر أى معلومات إيضاحية حول اوضاع هذه الشركات بما يكفل سلامة التعامل واطمئنان المستثمر .

١٠ - أى مردود لاستثمارات السوق الخاصة .

١١ - القروض التى تحصل عليها السوق .

**مادة (٣٢) :** تستوفي السوق عن عمليات تداول الأوراق المالية في القاعة وعن عمليات التحويل ونقل الملكية المستثناه من التداول داخل القاعة ، عمولة نسبية من القيمة السوقية لهذه الأوراق يحددها المجلس ، على أن لا تتجاوز هذه العمولة مامقداره (١٪) واحد في المائة من هذه القيمة ، وتستوفي العمولة من كل من البائع والمشتري مناصفة ووفق الترتيبات التى يحددها المجلس بموجب تعليمات صادرة عنه .

**مادة (٣٣) :** على الأعضاء القيام كل سنة بتسديد رسوم العضوية ورسوم أدراج قيد أوراقهم المالية للتداول في السوق ، ورسوم اعتماد نشرات الأصدار عند طرحهم أوراقاً مالية جديدة وعلى الوسطاء سنوياً تسديد رسوم ممارسة الوساطة . وتحدد اللوائح الداخلية والتعليمات الصادرة بمقتضاها كل مايتصل بالأمور المحددة والمبينة اعلاه من حيث المبلغ وأصول حسابه ومواعيد الاستحقاق والتسديد .

**مادة (٣٤) : أ -** تتحمل الخزانة العامة للسلطنة النفقات الرأسمالية والجارية للسوق خلال فترة تأسيسها ، ولمدة أخرى لا تتجاوز السنتين من تاريخ مباشرتها لاعمالها . وعلى أن تمول السوق بعد هذه الفترة من مصادر تمويلها الذاتية .

**ب -** بعد اقتطاع جميع النفقات الرأسمالية والجارية الفعلية من إيرادات السوق في أى سنة مالية لها يتم تسجيل الفائض من الإيرادات المتحققة للسوق في حساب يطلق عليه اسم الفائض العام ، و يستخدم هذا الفائض في تطوير أعمال السوق وتقنياتها وأجهزتها في الأوجه ووفق الأصول التى يقررها المجلس .

**مادة (٣٥) : أ -** تعتبر أموال السوق ، أموالاً عامة تتمتع بحقوق أموال الخزانة العامة للسلطنة وامتيازاتها ومراتبها على أموال مدينى السوق ، وللسوق تحصيل هذه الأموال والحقوق طبقاً للأجراءات التى تحصل بها أموال الحكومة وبالأولوية على ماعداها من ديون وحقوق أخرى للغير ، وتكون لخطارات السوق لدى الدوائر الحكومية المختلفة وفي مواجهة مدينى السوق وكفلائهم صفة الخطارات الحكومية الرسمية .

وتعطى دعاوى السوق ومطالباتها واجراءاتها التنفيذية والادارية صفة الاستعجال لدى المحاكم وهيئة حسم المنازعات التجارية والدوائر واللجان وغيرها من المجالس الادارية بالسلطنة ، كما يكون للأحكام الصادرة لصالح السوق صفة الاستعجال في التنفيذ .

**ب -** تبدأ السنة المالية للسوق في الأول من شهر يناير وتنتهى في الحادى والثلاثين من شهر ديسمبر من كل عام وعلى أن تبتدىء السنة الأولى من تاريخ نفاذ هذا القانون حتى آخر شهر ديسمبر من السنة التالية .

**ج -** يتولى تدقيق حسابات السوق مراقب حسابات مرخص تعيينه الجمعية العامة ويحدد المجلس أتعابه .

- ١٢ - وضع تعليمات تداول الأوراق المالية في السوق الثانوية .
- ١٣ - وضع التعليمات التي تحدد اجراءات المقاصة والتسوية فيما بين الوسطاء .  
وفيما بين الوسطاء والجمهور أو السوق .
- ١٤ - ترخيص الوسطاء وتحديد عددهم وطبيعة أعمالهم وعدد وكلائهم .
- ١٥ - تعيين الخبراء والمستشارين في السوق وتحديد شروط تعاقدهم واستخدامهم .
- ١٦ - تحديد عمولات السوق لقاء عمليات التداول وتحويل وانتقال ملكية الأوراق المالية .
- ١٧ - تحديد تعرفه أجور الوسطاء .
- ١٨ - تحديد اشتراكات الأعضاء ورسوم اعتماد نشرات الأصدار والرسوم السنوية لأدراج قيد الأوراق المالية ورسوم ممارسة الوساطة وبدلات الخدمات .
- ١٩ - فرض الجزاءات المالية على الأعضاء والوسطاء ووكلائهم المخالفين للقانون والأنظمة والتعليمات المعمول بها في السوق .
- ٢٠ - الموافقة على الاقتراض وتحديد حجم هذا الاقتراض وشروطه .
- ٢١ - أية صلاحيات أخرى تحددها اللوائح الداخلية .
- مادة (٢٨) : يكون المدير العام المنفذ الرئيسي لسياسة المجلس ومسئولا امامه عن تنفيذ جميع القرارات التي يتخذها ، وهو المسئول عن الادارة التنفيذية لأعمال السوق .
- مادة (٢٩) : للمدير العام الحق في تصويب أية عملية تداول أو إيقافها أو إلغائها أو إبطالها اذا جرت خلافا لأحكام هذا القانون .
- مادة (٣٠) : للمدير العام الاستعانة بأجهزة الأمن المختصة للمحافظة على النظام داخل السوق .

### الباب الرابع مالية السوق

- مادة (٣١) : تتكون مالية السوق من الموارد التالية :
- ١ - اشتراكات الأعضاء السنوية .
  - ٢ - رسوم اعتماد نشرات اصدار الأوراق المالية .
  - ٣ - الرسوم السنوية لأدراج قيد الأوراق المالية .
  - ٤ - الرسوم السنوية لممارسة الوساطة .
  - ٥ - العمولات التي تستوفىها السوق لقاء عمليات البيع والشراء بمقتضى أحكام المادة (٣٢) من هذا القانون .
  - ٦ - بدلات الخدمات التي تقدمها السوق للوسطاء أو سواهم .
  - ٧ - الغرامات التي يفرضها المجلس على المخالفين لأحكام هذا القانون .
  - ٨ - الاشتراكات في نشرات السوق الدورية .
  - ٩ - المنح والهبات التي تحصل عليها السوق من أية جهة يوافق عليها المجلس اذا كان مصدرها عمانياً .

راتبه وعلاواته ومكافأته وتعويضاته وسائر الحقوق والواجبات الأخرى المتعلقة به .

مادة (٢٦) : أ - يجوز لوزير التجارة والصناعة عند وجود ظروف استثنائية طارئة أن يطلب إعفاء المجلس من مهامه وتشكيل مجلس جديد .

ب - إذا تغيب أى عضو من الأعضاء المحددين في البنود ٤، ٥، ٦، ٧ من الفقرة (أ) من المادة (٢٤) ، عن حضور ثلاث جلسات متتالية للمجلس دون عذر مقبول ، يطلب الرئيس من الجهة التى يمثلها استبدال عضو آخر به للمدة الباقية من عضويته ، ويصدر قرار بتعيينه من الوزير .

مادة (٢٧) : تشمل صلاحيات المجلس ، على وجه الخصوص ، مايلي :

١ - رسم السياسة العامة للسوق بخطوطها العريضة في اطار السياسة المالية والاقتصادية للدولة .

٢ - التوصية الى الجهات الحكومية المختصة بكل ما من شأنه ان يساعد على تنمية السوق وحماية أموال المدخرين .

٣ - إيقاف التعامل بأية ورقة مالية مدرجة في السوق للمدة التى يراها مناسبة ، وله أن يفوض المدير العام بذلك .

٤ - إيقاف نشاط السوق ، عند الاقتضاء لمدة محدودة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل يحظر خلالها التعامل بالأوراق المالية في السوق ولمدة أسبوع بموافقة الوزير . فإذا اقتضت المصلحة العامة وقف نشاط السوق لمدة تزيد على أسبوع فيكون ذلك بقرار من الوزير على أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء في أول اجتماع له لتقرير ما يراه في هذا الشأن .

٥ - وضع الهيكل التنظيمي للسوق وتحديد توزيع الدوائر والأقسام والشعب ووظائفها العامة .

٦ - وضع النظام الخاص بموظفي السوق ومستخدميها ، والتعليمات الخاصة المتعلقة بطرق الانتقاء والتعيين وشروط الاستخدام وسلم الرواتب والعلاوات والمكافآت وتحديد الواجبات والاجراءات التأديبية والعزل من الخدمة وسائر التعويضات ، وغير ذلك من الامور المتعلقة بحقوقهم وواجباتهم .

٧ - اعداد مشاريع اللوائح والأنظمة الداخلية واصدار التعليمات التطبيقية اللازمة لتنظيم شئون السوق المالية والإدارية ، بما في ذلك تفويض الموظفين بالتوقيع نيابة عن السوق .

٨ - وضع تعليمات تنظيم حسابات إيرادات السوق ونفقاتها والمصادقة على ميزانيتها السنوية .

٩ - اعداد الموازنة السنوية التقديرية لإيرادات السوق ونفقاتها قبل بداية السنة المالية ، وتصبح هذه الموازنة نافذة المفعول بعد مصادقة الوزير عليها .

١٠ - تحديد متطلبات نشرة اصدار الأوراق المالية في سوقها الأولية .

١١ - تحديد شروط أدرج قيد الأوراق المالية في السوق النظامية أو الموازية أو أي سوق ثانوية أخرى يجرى اعتمادها من قبل المجلس لتداول الأوراق المالية .

- ب - تتبع الأوضاع العامة للسوق واقتراح السبل الكفيلة بزيادة فاعليتها ، وسماع الاقتراحات المقدمة من الاعضاء والمتعلقة بنشاطات السوق ومناقشتها وتبني المناسب منها .
- ج - تعيين مراقب حسابات السوق .
- د - أي أمور أخرى تقرر الجمعية العامة ادراجها على جدول الأعمال وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة (٢٢) : تحدد اللوائح الداخلية للسوق موعد اجتماع الجمعية العامة وأصول الدعوة اليها واجراءات انعقاد اجتماعها .

## الفصل الثاني ادارة السوق

مادة (٢٣) : يقوم بتنظيم شئون السوق وادارة اعمالها مجلس ادارة وجهاز تنفيذي من الموظفين ، وللسوق أن تستعين بمن تراه من الخبراء والمستشارين .

مادة (٢٤) : أ - يؤلف المجلس من عشرة أعضاء على النحو التالي و يصدر بتشكيله مرسوم سلطاني :

- |     |   |               |
|-----|---|---------------|
| ١ - | وزير التجارة والصناعة   | رئيساً        |
| ٢ - | وكيل وزارة التجارة والصناعة   | نائباً للرئيس |
| ٣ - | المدير العام  | عضواً         |
| ٤ - | ممثل عن وزارة التجارة والصناعة  | عضواً         |
| ٥ - | ممثل عن وزارة المالية والاقتصاد   | عضواً         |
| ٦ - | ممثل عن البنك المركزي العماني   | عضواً         |
| ٧ - | أربعة أعضاء يختارهم الوزير من قائمة تضم ثمانية أسماء يرشحهم مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة عمان ، على أن يراعى في الاختيار تمثيل البنوك التجارية الوطنية وشركات التأمين والشركات التجارية الاخرى بما في ذلك شركات الوساطة . |               |

ب - يكون ممثلو الجهات المحددة في البنود ٤، ٥، ٦، ٧ من الفقرة (أ) من هذه المادة بدرجة مدير عام ، أو مايمثلها ، على الاقل .

ج - يشكل المجلس لمدة عامين ، فيما عدا مدة الدورة الأولى للمجلس فتكون لثلاث سنوات ، و يجوز اعادة تجديد تعيين اعضائه الموضحين في البنود ٤، ٥، ٦، ٧ من الفقرة (أ) أعلاه لمرة واحدة فقط .

د - تحدد اللوائح الداخلية للسوق صلاحيات المجلس والرئيس ونائب الرئيس والمدير العام ، وأصول دعوة المجلس للاجتماع ومكان ونصاب انعقاده وقراراته واجراءات مداولاته ومكافآت اعضائه .

مادة (٢٥) : يعين المدير العام للسوق بقرار من وزير التجارة والصناعة ، لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، ويكون متفرغاً لعمله ، وتحدد اللوائح الداخلية والتعليمات الصادرة بمقتضاها

وعلى الوسيط ان يحتفظ بدفاتر وسجلات منتظمة يضمنها جميع العمليات التي يقوم بها حسب تواريخها ، وعلى ان تعد وتنظم وفق التعليمات الصادرة عن المجلس ، وعليه الاحتفاظ بها لمدة عشرة أعوام تبدأ من تاريخ اقفالها .  
ولا يجوز للوسيط افشاء اسماء عملائه واسرارهم .  
وتخضع جميع دفاتر وسجلات وتصرفات الوسيط لمراقبة السوق وتفتيشها .

**مادة (١٦) :** على الوسيط تقديم المعلومات والبيانات والاحصاءات التي تطلبها السوق ضمن المهلة التي تحددها ، و يجب أن تكون هذه المعلومات والبيانات والاحصاءات صحيحة ومطابقة للواقع ، و يجوز لادارة السوق أن تكلف من تراه للتحقق من صحة المعلومات والبيانات المقدمة .

**مادة (١٧) :** يجوز للوسيط اعتماد وكيل له أو أكثر في داخل السلطنة أو خارجها بعد الحصول على موافقة المدير العام ، و يضع المجلس التعليمات الخاصة بشروط ترخيص الوكيل ونطاق عمله .

وعلى وكيل الوسيط الالتزام بجميع الأنظمة والتعليمات التي تضعها ادارة السوق .

**مادة (١٨) :** تلتزم كل شركة تقرر ادارة السوق ترخيصها كوسيط أن تؤدي اشتراكات العضوية ورسم ادراج القيد ورسوم الوساطة السنوية و بدلات الخدمات التي تقدمها السوق للوسيط .

**مادة (١٩) :** يتقاضى الوسطاء من عملائهم أجورا لقاء قيامهم بعمليات التداول في السوق ، حسب تعرفه يحددها المجلس .

**مادة (٢٠) :** يصدر المجلس قرارا بشطب الوسيط اذا :

أ - فقد شرطاً من شروط ترخيصه .

ب - اعتمد المجلس توصية اللجنة التأديبية بشطبه .

ج - تخلف عن سداد أى من اشتراكاته كعضو أو رسم ادراج القيد أو رسوم الوساطة أو بدلات الخدمات المقررة من المجلس .

د - لم يكمل النقص في رأس المال أو الكفالة المصرفية المحددة في اللائحة خلال المدة التي يحددها المجلس .

هـ - أخل أخلاقياً جسيماً بأى من الواجبات والالتزامات الواردة في اللوائح الداخلية والتعليمات الصادرة بمقتضاها .

### الباب الثالث

### التنظيم الإداري للسوق

#### الفصل الأول

#### الجمعية العامة

**مادة (٢١) :** تتكون الجمعية العامة من أعضاء السوق الذين سددوا التزاماتهم المالية المترتبة عليهم للسوق و يرأسها الرئيس وتجتمع مرة كل سنة بناء على دعوته ، وتمارس الصلاحيات والمسئوليات التالية :

أ - استعراض التقرير السنوي للسوق .

ب - الوساطة بالشراء والبيع لصالح محافظة الوسيط .

ج - الوساطة في تغطية اصدارات الأوراق المالية الجديدة .

د - الوساطة في بيع وتسويق اصدارات الأوراق المالية الجديدة .

هـ - القيام بإدارة محافظ الأوراق المالية لصالح الغير مع مراعاة أحكام القوانين

الخاصة بالاستثمار، وذلك مع عدم الإخلال بحكم المادة (٥١) من هذا

القانون .

وتحدد اللائحة الداخلية شروط ترخيص الوسطاء ونوع العمل أو الأعمال التي يقوم بها

كل منهم وشروط تعاملهم لحساب الغير أو لحسابهم الخاص وواجباتهم وحقوقهم .

**مادة (١١) :** يتصرف الوسيط بالنيابة عن المستثمر بالأوراق المالية وفق تفويض خطي أو شفهي أو

هاتفي أو بموجب التلكس وعليه تثبت هذا التفويض وتوثيقه وفق الأصول التي

تحددها اللائحة الداخلية والتعليمات الصادرة بمقتضاها بشأن طبيعة الأمور الواجب

مراعاتها صراحة في هذا التفويض .

ويمكن لشركات الوساطة المساهمة التي طرحت أسهما باكتتاب عام ، والتي لا يقل

رأسمالها المدفوع عن مليون ريال عماني ، التوقيع بالنيابة عن عملائها على عقود

التحويل والمستندات الأخرى المتعلقة بنقل الملكية ، بناء على تفويض موثق حسب

الأصول من العميل يقبل به السوق .

**مادة (١٢) :** يراعى الوسطاء في تنفيذ أوامر عملائهم ضرورة التقيد بتسلسلها الزمني مع مراعاة

الأولية في التنفيذ في ضوء التعليمات التي يصدرها المجلس بهذا الشأن ، ويتحمل

الوسيط كامل المسؤولية عن أي عطل أو ضرر يصيب المستثمر بسبب عدم التزامه بأحكام

التفويض الصادر عن عميله .

**مادة (١٣) :** يحظر على أي شخص بيع الأوراق المالية بدون رهيد ويتحمل المسؤولية التي تترتب عليه

من جراء ذلك . كما يحظر عليه بيع الأسهم المشتراه عن طريق ، وسيط آخر ، غير الوسيط

المشتري . إلا بعد تسجيلها في سجلات الشركة .

**مادة (١٤) :** يجوز للوسيط حجز الأسهم وأرباحها ، والتي قام بشرائها لصالح عميله الذي لم يف

بتسديد قيمتها له ، وذلك في غضون ثلاثة أيام من تاريخ الشراء ، على أن توضع إشارة

الحجز على وثيقة المساهمة أو شهادة الأسهم ويشار إلى ذلك في سجل الشركة بناء على

تبليغ صادر من السوق .

وإذا لم يسدد العميل قيمة الأسهم في غضون شهر من تاريخ ايقاع الحجز عليها ،

يحق للوسيط بيع هذه الأسهم واستيفاء قيمتها وما تكلفه من نفقات وذلك بعد إعلام

السوق وتحت اشرافها ووفق الأصول المتبعة في هذا الشأن ، وإذا لم تكف قيمة الأسهم

المبيعة لسداد مستحقات الوسيط جاز له الرجوع على العميل بقيمة الفروق المستحقة له ،

كما يحق للعميل استرداد الفروق عند ارتفاع أسعار البيع عن مستحقات الوسيط .

**مادة (١٥) :** على الوسيط أن يقدم للسوق ميزانية عمومية وحسابات ختامية سنوية وأخرى نصف

سنوية منقحة من مراقب حسابات مرخص تبين مركزه المالي الحقيقي . وتقدم البيانات

المالية السنوية خلال ثلاثة شهور تلي انتهاء السنة المالية ، أما البيانات المالية نصف

السنوية فتقدم خلال شهر واحد من انتهاء نصف السنة المالية المعنية .

- هـ - اجراء الدراسات وتقديم التوصيات والمقترحات للجهات الرسمية المختلفة بشأن القوانين النافذة وتعديلها بما يتلاءم والتطور التي تتطلبه سوق الأوراق المالية .
- و - الاتصال بالأسواق المالية في الخارج بهدف الاطلاع وتبادل المعلومات والخبرات بما يحقق مواكبة التقدم في اساليب التعامل في هذه الاسواق و يساعد على سرعة تطوير السوق المالية العمانية ، وكذلك الانضمام لعضوية المنظمات والاتحادات العربية والدولية ذات العلاقة .
- ز - تنظيم تحويل ونقل ملكية الأوراق المالية ، وأنشاء مكتب موحد لتحويل وايداع هذه الأوراق ومتابعة شئون المساهمين وحساباتهم ، والإشراف عليه أو ادارته .
- ح - ترسيخ قواعد السلوك المهني والمراقبة الذاتية والانضباط بين الوسطاء والعاملين في مجال التعامل بالأوراق المالية ، وتشجيع تأهيل الوسطاء وغيرهم من المحترفين العاملين بالسوق ، بهدف رفع كفاءتهم العلمية والعملية .

## الباب الثاني الأعضاء والوسطاء

### الفصل الأول الأعضاء

مادة ( ٩ ) : تكون عضوية السوق الزامية بالنسبة الى الجهات الآتية دون غيرها :

- أ - البنك المركزي العماني والبنوك المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة .
- ب - الشركات العمانية المساهمة .
- ج - الوسطاء المرخصين وفق أحكام هذا القانون .
- د - أية هيئة عامة عمانية مدرج قيد أوراقها المالية في السوق .

### الفصل الثاني الوسطاء

مادة (١٠) : مع مراعاة أحكام القانون المصرفي لعام ١٩٧٤م والأنظمة الصادرة بموجبه ومع عدم

الاخلال بما ورد في المادة (٥٩) من قانون الشركات التجارية رقم ٧٤/٤ لايجوز القيام بأعمال الوساطة في السوق الا لشركة عمانية أو لبنك مرخص له القيام بأعمال بنوك الاستثمار على أن يتم الحصول على ترخيص القيام بأعمال الوساطة من المجلس ، كما لايجوز لأية شركة أو بنك ان يدرج القيام بأعمال الوساطة بين أهدافه أو بين أعماله الا بموافقة المجلس .

واستثناء من حكم المادة (٥) من قانون الشركات التجارية المشار اليه يجوز لشركات الوساطة أن تتخذ شكل شركات التضامن أو التوصية أو المحدودة المسئولية .

ولايجوز لغير الوسطاء القيام بالأعمال التالية :

- أ - الوساطة بالعمولة .

ب - يجب على كل عضو يقوم بطرح اصدار جديد من الأوراق المالية أن يتقدم بطلب ادراج قيد هذه الأوراق للتعامل بها في السوق خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ استكمال اجراءات هذا الاصدار .

وفي جميع الاحوال للمجلس أن يقرر الموافقة أو عدم الموافقة على الطلب في ضوء اللوائح والتعليمات التي يضعها المجلس والتي تحدد شروط ادراج قيد هذه الأوراق وأصول واجراءات تداولها في السوق ، وعلى أن يتم البت في هذا الطلب من قبل السوق خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ تقديمه .

مادة ( ٥ ) : ينحصر التعامل بالأوراق المالية بالسلطنة داخل القاعة ، و يقع باطلا كل تعامل يجرى خارجها الا اذا قرر المجلس السماح بذلك بموجب اللوائح الداخلية أو التعليمات الصادرة عنه .

كما و ينحصر حق التعامل داخل القاعة بالوسطاء المرخصين في السوق وغقا لأحكام هذا القانون .

مادة ( ٦ ) : على جميع الهيئات العامة والشركات المساهمة التي يجرى التعامل بأوراقها المالية تسجيل عمليات البيع والشراء وتحويل ملكية الاسهم في سجلات منظمة لديها ، تخضع لمراقبة السوق وتدقيقها في أي وقت .

ولا يجوز لهذه الجهات أو أي من موظفيها الافشاء باسماء واسرار المتعاملين من المساهمين لديها والادلاء بأي معلومات حول تصرفهم وتعاملهم بأسهمها .

مادة ( ٧ ) : للسوق أن تنشئ مكتبا موحدا لتحويل الأوراق المالية وأيداعها ، يقوم بالمهام المذكورة في المادة (٦) من هذا القانون وأي مهام أخرى توكل اليه لإدارة شئون المساهمين وحساباتهم .

وتحدد اللائحة الداخلية كيفية انشاء المكتب وطبيعة مهامه .

### الفصل الثالث

#### أهداف السوق

مادة ( ٨ ) : تشمل أهداف السوق مايلي :

أ - إتاحة الفرص لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية ، بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني .

ب - تنظيم ومراقبة اصدار الأوراق المالية في السوق الأولية وتحديد المتطلبات الواجب توافرها في نشرة الأصدار عند طرح الأوراق المالية للاكتتاب العام أو الخاص .

ج - التيسير والسرعة في تسهيل الأموال المستثمرة في الأوراق المالية ، مع ضمان تفاعل عوامل العرض والطلب بهدف تحديد أسعار هذه الأوراق ، وحماية صغار المستثمرين من خلال ترسيخ أسس التعامل السليم والعاادل بين مختلف فئات المستثمرين .

د - جمع المعلومات والاحصاءات عن الأوراق المالية التي يجرى التعامل بها ، ونشر التقارير حولها ، شريطة أن تتناول المعلومات الأجمالية لا الفردية والشخصية .

وبيعها مباشرة أو بالوساطة ، وتبادل وانتقال ملكيتها في القاعة أو في مكاتب الوسطاء أو في مكاتب السوق .

**السوق النظامية :** هي ذلك الجزء من السوق الثانوية ، الذي يتم من خلاله تنظيم التعامل في القاعة بأسهم شركات تحكمها وتنطبق عليها شروط ادراج خاصة يحددها المجلس .

**السوق الموازية :** هي ذلك الجزء من السوق الثانوية ، الذي يتم من خلاله تنظيم التعامل في القاعة بأسهم شركات تحكمها وتنطبق عليها شروط ادراج ميسرة خاصة بهذه السوق ، تيسر توفير السيولة المبكرة للأوراق المالية المدرجة فيها قبل ادراجها في السوق النظامية .

**السوق الثالثة :** هي ذلك الجزء من السوق الثانوية الذي يتم من خلاله تنظيم تسجيل التعامل الذي يجري خارج القاعة في مكاتب الوسطاء أو في مكاتب السوق ، وذلك بأسهم الشركات التي لا تنطبق عليها شروط ادراج محددة للتداول داخل القاعة أو للحالات التي يتم فيها تحويل ونقل ملكية الأوراق المالية خارج القاعة ودون تدخل وسيط فيها .

## الفصل الثاني أحكام أساسية

**مادة ( ٢ ) : أ -** تنشأ في السلطنة سوق لتنظيم ومراقبة اصدار الأوراق المالية ، وللتعامل فيها بيعاً وشراءً ، وفق أحكام هذا القانون تسمى سوق مسقط للأوراق المالية .

**ب -** تتمتع السوق بالشخصية الاعتبارية المستقلة وتكون لها أهلية التصرف في أموالها وادارتها وتباشر نشاطها وفق الاسس التجارية ، و يكون مقرها الرئيسي مدينة مسقط ، وتتبع وزير التجارة والصناعة .

**ج -** تعفى السوق من جميع الضرائب والرسوم المقررة أو التي تقرر فيما بعد .

**مادة ( ٣ ) : أ -** مع عدم الاخلال بما ورد في الفقرة (ب) التالية يقتصر التعامل في السوق وطرح الأوراق المالية على الجمهور في السلطنة ، على الأوراق المالية العمانية ، و يتم قيد هذه الأوراق في السوق بقرار من المدير العام .

**ب -** يجوز أن يتم في السوق ادراج قيد أوراق مالية لدول مجلس التعاون أو لدول عربية أخرى أو أجنبية أو طرح هذه الأوراق في السلطنة وذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على توصية من المجلس اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

**مادة ( ٤ ) : أ -** يجب على كل هيئة عامة أو شركة مساهمة حديثة التأسيس ومؤهلة لعضوية السوق ان تتقدم الى المجلس بطلب قيد أوراقها المالية للتعامل في السوق خلال مدة أقصاها ثلاثة شهور تلي تاريخ استكمال اجراءات اصدار هذه الأوراق وعلى الهيئات والشركات القائمة قبل صدور هذا القانون أن تتقدم بهذا الطلب خلال مدة ثلاثة شهور من تاريخ بدء العمل بتطبيق أحكامه .

مادة (٥٥) : يجازى كل عضو يمتنع عن ادراج قيد أوراقه المالية في السوق المحددة لها بدفع مبلغ لا يقل عن (٢٠٠٠) الفى ريال عماني ولا يزيد على (٥٠٠٠) خمسة آلاف ريال عماني ، ويتكرر الجزاء مرة كل ستة أشهر اذا استمر في الامتناع عن القيد ، وذلك بقرار من المجلس .

مادة (٥٦) : يحدد الوزير بقرار منه تاريخ المباشرة بالتعامل في الأوراق المالية في السوق وفقاً لأحكام هذا القانون .

مادة (٥٧) : اذا الغيت السوق بقانون تؤول جميع أموالها وموجوداتها للخزانة العامة في السلطنة .